

**SAHEL CENTER FOR EXPERTISE &
CONSULTANCY**



**مركز الساحل للخبرة
والاستشارة**

وسائل تحييد جماعات العنف من خلال الحوار

كلمة الافتتاح لرئيس مركز الساحل للخبرة والاستشارة.....2

تقرير عن سلسلة ورشات حول سبل تحييد جماعات العنف.....6

6 • الورشة الأولى: التأصيل القانوني والشرعي للحوار ومكافحة الإرهاب

6 • الورشة الثانية: تقويم تجربة الحوار مع الحركات الإرهابية في موريتانيا واليمن

7 • الورشة الثالثة: خلاصات ومقترحات تطويرية حول مكافحة الإرهاب

التوصيات.....11

I مفهوم الحوار وتأصيله:.....11

II الإرهاب.. الدلالة والأسباب.....12

III تقويم التجربة الموريتانية في الحوار.....14

IV الحلول والمقترحات.....15

كلمة الافتتاح لرئيس مركز الساحل للخبرة والاستشارة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الكريم،

السادة ممثلي وزارات العدل والدفاع والداخلية،

السيد الأمين الدائم لتجمع دول الساحل الخمس،

السادة رؤساء وأعضاء السلك الدبلوماسي،

الحضور العلمي والأكاديمي المحترم،

أيها السادة الكرام،

أهلاً وسهلاً بكم ضيوفنا الكرام،

كم نحن ممتنون لمشارككم لنا لحظة انطلاقتنا، ومواكبكم أولى خطوات هذه المركز

الذي نأمل أن يشكل لبنة قوية في صرح العطاء العلمي، وأن يساهم في تقديم حلول ملائمة

للمشكلات التي تواجه منطقتنا في المجالات الأمنية، والتنمية، والاقتصادية والاجتماعية.

إن حضور هذا الكم من العقول ذات الخبرة الإستراتيجية، وهذا التمثيل الرسمي

والدبلوماسي المشرف يشكل خير داعم لنا على المضي في هذا المسار، ويطمئننا على

المسيرة، ويرفع سقف آمالنا في النتائج المرجوة منها.

ضيوفنا الأكارم،

تتناول ورشتنا اليوم موضوعا تأخر تناوله كثيرا، رغم الحاجة الماسة إليه، والنتائج الماثلة لدوره، وهو "وسائل تحييد جماعات العنف من خلال الحوار"، إذ يأتي بعد 13 سنة من بداية ما عرف بالإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، والتي قادت الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت - عمليا - إلى انفراط عقد التنظيمات التي توصف بالإرهابية، لتتحول إلى فكرة تتبناها مجموعات صغيرة، وحتى أفرادا في بعض الأحيان، مما نتج عنه انتشار غير مسبوق للعنف على مساحات واسعة (منطقة الصحراء والساحل، بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، منطقة القرب الإفريقي؛ "الصومال"، شبه جزيرة سيناء، اليمن، سوريا، العراق، أفغانستان، باكستان، عواصم عالمية مختلفة كانت باريس آخرها.. الخ).

لقد بات ما يسمى بالإرهاب يأخذ بشكل متصاعد مظاهر غير نمطية، ولم يعد مرتبطا دائما بروى دينية أو مواقف إيديولوجية تنزع إلى التطرف بل أصبحت تظهر بشكل متزايد مجموعات إرهابية تمارس العنف بدوافع طبقية وفئوية ولدواع مصلحة بحتة أحيانا لا يكاد يمكن التمييز بينها وبين مجموعات الجريمة المنظمة التقليدية، فضلا عن تشابك العلاقات والمصالح بين هذه المجموعات، وتبادل الدعم والإسناد.



حضورنا المبجل،

لقد اخترنا في ورشتنا هذه أن نجتمع علماء الشرع الإسلامي، وخبراء القانون، ورجال القضاء، وأجهزة الأمن، وأصحاب التجربة الإدارية والدبلوماسية، والخبراء في الحركات المسلحة، تحت سقف واحد، لنقاش الموضوع، ويمكننا الجزم أن تزام عقولهم سيخرج الصواب في هذه القضية، ويقترح الأمثل فيها.

لقد اخترنا أن نبدأ من حيث وقف الآخرون، وأن نتجه إلى دراسة الحلول بعد أن وجدت المشاكل ما تستحقه - وأكثر - من بحث وتمحيص ودراسة، وأن نسعى للوصول إلى خلاصات ومقترحات عملية نضعها بين أيدي المهتمين بهذا المجال، وهي كفيلة - في حال اعتمادها - بتجنيب منطقتنا والعالم الكثير من مخاطر العنف المتزايد.

سادتي الكرام،

إن برنامج مركزنا لهذه السنة يتضمن - إلى جانب أعماله الفنية، واستشاراته التي يقدمها لعدة هيئات ومؤسسات مختصة - تنظيم ثلاث ورشات كبرى، حول مواضيع مرتبطة بموضوعنا اليوم بشكل أو بآخر، ولها خصوصيتها التي تفرض منحها الوقت والجهد الكافي لتشخيصها، وتقديم أنجع السبل لعلاجها.

وستكون أولى ورشاتنا مركزنا عن "الجريمة المنظمة" كأحد أبرز المخاطر التي تتهدد كيانات دول العالم الثالث، وتعرض أمنها واستقرارها لهزات خطيرة.

أما الورشة الثانية فنتناول "تبييض الأموال"، وهو مجال يشكل شريان استمرار للجريمة المنظمة، وأحد مصادر تمويل الإرهاب في العالم.

وستكون ثلاثة الورشات تحت عنوان: “تجارة المخدرات” والتي ترتبط - هي الأخرى - ارتباطا وثيقا بتبييض الأموال، وتتبادل شبكاتها المصالح والدعم والإسناد مع الحركات الإرهابية.

أما ورشتنا - التي تشرفوننا اليوم بحضورها - فقد اخترنا أن نتناقش جلستها العلمية الأولى “التأصيل القانوني والشرعي للحوار ومكافحة الإرهاب”، وسيرأسها السيد / دحان ولد أحمد رئيس المعهد الموريتاني للدراسات الإستراتيجية، هذه الجلسة على أن يكون محورها الثاني عن “تقييم تجارب للحوار من بنيتها تجربة بلادنا، وستكون الجلسة الثالثة حول أهم خلاصات الجلستين، إضافة لمقترحات وآراء المشاركين في الورشة، على أن تضمن أهم هذه الخلاصات والمقترحات في بيان ختامي

واسمحو لي - سادتي الكرام - أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم معنا في تنظيم وإنجاح هذه الورشة، وأخص بالذكر الوزارة الأولى، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة العدل، وقيادة أركان الجيوش الموريتانية، وقيادة أركان الدرك الوطني، والإدارة العامة للوطني، وإدارة الدراسات والتوثيق، دون أن أنسى إدارة مركز التكوين والتبادل عن بعد، أشكر على جهودهم الجبارة، وخدماتهم الجليلة في إنجاح هذا العمل.

والشكر موصول لكم أيها المشاركون الكرام.

مرة أخرى أجدد الترحيب بكم، متمنيا لكم يوما علميا موفقا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقرير عن سلسلة ورشات حول سبل تحييد جماعات العنف



شهدت سلسلة الورشات التي نظمها مركز الساحل للخبرة والاستشارة يوم الخميس 22/01/2015 بقاعة التكوين والتبادل عن بعد بقصر المؤتمرات بالعاصمة نواكشوط حول "وسائل تحييد جماعات العنف من خلال الحوار" حضور مجموعة من المفكرين والخبراء والأمنيين الذي أداروا وأنعشوا مختلف الجلسات الحوارية والتقويمية؛ حيث تم افتتاح الورشة الأولى من طرف رئيس المركز محمد آب ولد الجيلاني، المفتش العام للدولة سابقا الذي أكد أن المركز "اختار أن يجمع علماء الشرع الإسلامي، وخبراء القانون، ورجال القضاء، وأجهزة الأمن، وأصحاب التجربة الإدارية والدبلوماسية، والخبراء في الحركات المسلحة، تحت سقف واحد، لنقاش هذا الموضوع، مشيرا إلى أنه فضل أن يبدأ من حيث وقف الآخرون، وأن يتجه إلى دراسة الحلول بعد أن وجدت المشاكل ما تستحقه - وأكثر - من بحث وتمحيص ودراسة، وأن يسعى للوصول إلى خلاصات ومقترحات عملية يضعها بين أيدي المهتمين بهذا المجال، وهي كفيلة - في حال اعتمادها - بتجنيب منطقتنا والعالم الكثير من مخاطر العنف المتزايد.

• أما الورشة الثانية فقد أدارها الوزير السابق ورئيس المعهد الموريتاني للدراسات

الإستراتيجية: الأستاذ / دحان ولد أحمد محمود، وأنعشها كل من:

• الشيخ الدكتور: محمد الأمين ولد مزيد، أستاذ الأصول بمركز تكوين العلماء بموريتانيا.

• القيادي الإسلامي / الشيخ أحمد مزيد ولد عبد الحق.

• المستشار الفني لوزير العدل المكلف بالجريمة المنظمة: د. محمد سيد أحمد القروي.

وتناولت التأصيل القانوني والشرعي للحوار كأسلوب لتحديد جماعات العنف؛ حيث بين المحاضرون النصوص الشرعية والأدلة القانونية المسوغة للحوار والمبينة لأفضليته كأسلوب علمي كفيل بتقارب وجهات النظر وتوصل للحول المرضية بعيدا عن العنف.

كما بين المشاركون في هذه الورشة ضرورة وضع تعريف منهجي جامع مانع لمفهوم الإرهاب، والوقوف عند تشخيص الظاهرة وإدراك أسبابها الحقيقية قبل اللجوء إلى أي حل مستورد، علاوة على التأكيد على أهمية أن تنطلق الاستراتيجيات المكافحة للإرهاب من خصوصية الشعوب وأن تكون مراعية لثقافتها، حتى يكون الحوار مجديا ومبنيًا على الثقة، وراميا إلى التوصل إلى حل ناجح.

أما الورشة الثالثة: فقد أدارها وزير الخارجية والموظف السامي السابق لدى الأمم المتحدة: أحمدو ولد عبد الله، وأنعشها كل من الدكتور: محمد المهدي ولد محمد البشير، والخبير في شؤون الحركات الإسلامية المسلحة / محمد محمود ولد أبو المعالي، وممثل الادعاء العام في المحكمة العليا القاضي أحمد يوكات، علاوة على الشيخ أحمد مزيد ولد عبد الحق أحد المشاركين في تجربة الحوار مع السلفيين في موريتانيا، إضافة إلى الباحث في قضايا الساحل والصحراء أحمد ولد محمد المصطفى ولد الندي، والعقيد أحمد الشيخ الحسين: رئيس مكتب الدراسات والعلاقات العامة بالدرك الوطني، وكانت هذه الورشة تحت عنوان: "تقويم تجربة الحوار مع الحركات الإرهابية.. موريتانيا والسعودية نموذجا".



وقد استعرض الخبراء والباحثون في هذه الورشة نماذج من تجارب الحوار في مختلف الأقطار خصوصا المغرب العربي، متحدثين بإسهاب عن الشروط والبيئة الضرورية لنجاح أي حوار، والسلبيات التي ينبغي تجنبها في إدارة الحوار، والصفات اللازمة في المحاورين، معرجين على أهمية تضافر الجهود والاستراتيجيات المختلفة والمقاربات المتنوعة من أجل تعزيز الجهود المبذولة في نجاح أي حوار.

• أما الورشة الرابعة فقد أدارها وزير الدفاع السابق: أحمدو ولد الذي ولد محمد الراطي وكانت حول أبرز الخلاصات والاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون، إضافة إلى المقترحات التطويرية والتوصيات النوعية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الحوار كأسلوب لتحديد جماعات العنف في المستقبل.

وقد تم تقديم ملخصين رئيسيين في هذه الورشة كان الأول منهما من إعداد: العقيد: أحمد الشيخ الحسن: رئيس مكتب الدراسات والعلاقات العامة بالدرك الوطني والدكتور: يعقوب ولد محمد الأمين، المدير التنفيذي لمركز الصحراء للخبرة والاستشارة، والثاني من إعداد: الرائد: يحي ولد اتوف ممثل الأركان العامة للجيش، والدكتور محمد سيد أحمد القروي: المستشار الفني لوزير العدل، المكلف بالجريمة المنظمة.



• وفي الأخير قدم المشاركون -الذين بلغ عددهم أزيد من ثلاثين مشاركا من بينهم ممثلون عن سفارة الجزائر وسفارة المملكة العربية السعودية، وممثل عن الاتحاد الأوربي، وممثلون عن وزارة العدل، ووزارة الدفاع، وقيادة أركان الجيوش، والدرك الوطني، والأمن الوطني، وإدارة الأمن الخارجي علاوة على عدد من العلماء والدبلوماسيين والوزراء السابقين وعدد من الخبراء ومديري مراكز البحوث والدراسات -آراء تقويمية نيرة حول سلسلة الورشات، حيث أشادوا بالإضافات النوعية والمقترحات الجيدة التي خرجت بها، مشددين على ضرورة تنظيم مثل هذا النوع من الورشات التي تجمع بين الخبراء والمنظرين والمختصين في المجال على طاولة واحدة من أجل تبادل الأفكار والتجارب والتوصل إلى آراء مهمة في المجال.



• وفي نهاية الورشات شكر رئيس المركز محمد آبه ولد الجيلاني المشاركين على تجشمهم عناء الحضور، وإسهاماتهم الجادة في إثراء النقاش، متعهدا بتنظيم سلسلة من الورشات المهمة في المستقبل القريب حول : الجريمة المنظمة، وتبييض الأموال، وخطر تجارة المخدرات.

وقد استمرت سلسلة الورشات يوما كاملا، وشهدت عدة استراحات، كانت فرصة مهمة لمزيد من التعارف وتبادل العناوين والمعطيات بين هذا الكم من العقول والخبرات التي جمعها المركز في وقت واحد وتحت سقف واحد.

التوصيات:

أبرز الملاحظات والتوصيات التي اقترحتها ورشاش «وسائل تحييد جماعات العنف من خلال الحوار» التي نظمها مركز الساحل للخبرة والاستشارة بقاعة التكوين والتبادل عن بعد بقصر المؤتمرات بالعاصمة نواكشوط يوم الخميس 2015/01/22،

I مفهوم الحوار وتأصيله:

- المسلمون بحاجة إلى الحوار، ومن أبسط تعريفاته هو: أن يريك محاورك ما لم تره، وتريه ما لم يره، وهو مهم لأنه يجعل الشخص يعبر عما بداخله بكل صراحة.
- الحوار يدل على المشاركة، فلا بد من وجود طرفين كلهما في الحقيقة: محاور ومحاور، أما المحادثة العادية التي تكون بدون تفاعل فلا يمكن تسميتها حوارا، وكل العقلاء يمارسون الحوار من أجل إدارة خلافاتهم، قبل الوصول إلى أسلوب فيه نوع من الشدة لا يدرى ما سينجم عنه.
- لا بد من وجود قناعة لدى الطرفين بضرورة الحوار وأن يستمع كل منهما لما لا يحبه الآخر، وحتى ما لا يقتنع به، لأن الخلاف يقع من خلال تنافر القناعة، وسوء إدارة الحوار، وضعف تشخيص الظواهر.
- نصوص الشرع دلت على الالتزام بالحوار؛ حيث نصت على أن أعمال الرسل مع قومهم كانت حوارا (أصحاب ثمود، قوم عاد..الخ)، إضافة إلى النصوص الصريحة في المجال: {وجادلهم بالتتي هي أحسن}، {ولا تجادلوا أهل الكتب إلا بالتتي هي أحسن} {وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين}.. الخ.

- من أمثلة الحوار:

• حوار النبي صلى الله عليه وسلم بعد غزوة حنين مع الأنصار حينما أعطى مجموعة من الأعراب أموال كثيرة؛ حيث قال لهم: ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الخ الحوار.

• جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال له إن امرأته ولدت غلاما يتنافى لونه مع لون أبيه، فقال له صلى الله عليه وسلم هل لك من إبل قال نعم: قال هل فيها من أورك.. الخ القصة؛ حيث أفنعه الرسول صلى الله عليه وسلم الذي توصل إلى حقيقة علمية تتعلق بالوراثة.

|| الإرهاب.. الدلالة والأسباب

- تشخيص ظاهرة الإرهاب لم يأخذ حقه من النقاش؛ لأن أغلب الخبراء والمشاركين في المؤتمرات حول المجال يغيبون الحقيقة ويركزون على الظواهر التي يريد الداعون أن تكون محل النقاش، ويتجاهلون الأسباب الحقيقية للإرهاب.

- هناك أكثر من 300 تعريف لمصطلح الإرهاب، لذا يعد المصطلح الأكثر دقة، والذي ينبغي استخدامه الآن هو مصطلح التطرف المسلح.

- لا بد من نية صادقة لتشخيص المنابع الحقيقية للإرهاب ومن بين الأسباب المؤدية للإرهاب:

• الطغيان السياسي، مما ولد نقمة وردة فعل شديدة

- القمع وأخذ الناس بالظنون على الأقل في البلدان العربية
- توظيف الخطاب المحارب للإرهاب، وتترجم ذلك شركات لها مصالح عالمية، وتوظيف بعض الجهات الأمنية والسلطات المحلية لها محليا.
- التهميش والإقصاء وعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين وشعورهم بأنهم يعيشون على هامش الحياة.
- تنكر المنظرين لمحاربة الإرهاب لثقافة الشعوب وعاداتها، وأحيانا دينها وقوانينها.
- أثناء معالجة الظاهرة عادة ما تؤدي إلى ازديادها وتفاقمها بسبب الوسائل، وهذا ينتج عن الحكم المسبق على الأشخاص والصاق التهم بهم.
- الارتجال في معالجة هذه الظاهرة، والمزاجية والازدواجية؛ مما يزيد الأمر تعقيدا.
- عدم إعطاء تعريف جامع مانع يتفق عليه الجميع لكلمة الإرهاب.
- البعد الجرمي في الإرهاب تقف وراءه عوامل مختلفة داخلية وخارجية، والدراسات المتعلقة به تغلب عليها المزاجية والانطباعية.
- الحالة العادية أن يحصل فعل جرمي منصوص ومعاقب مسبقا وتوضع له سياسات قانونية لمعالجته، أما الأشخاص الضالعون في الإرهاب فيمكن اعتبارهم ضحايا بالمفهوم الدقيق لأنهم أصبحوا يتبنون هذا المنهج نتيجة عوامل مختلفة..الخ
- العامل الديني ليس هو الأساس الوحيد لعملية الارهاب وإنما هناك عوامل اقتصادية واجتماعية يتم تضافرها فيولد الإرهاب.
- المجتمع الأبوي والسلطوي يهيئ الأرضية الخصبة لصناعة الإرهاب واحتوائه؛ إذا لم يقوم بدوره الصحيح.

- من أكبر المشاكل التي ترسخ الإرهاب أن بعض الجماعات الإرهابية تركز على الأطفال الفقراء الذين يعانون أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة.
- الكراهية في الدول الغربية هي التي تساعد على نمو الإرهاب في تلك البلدان.
- الإرهاب ردة فعل عادية على الظلم كما حدث في دول عديدة من بينها الجزائر ونيجيريا وغيرها.. الخ
- يمر الإرهاب بمرحلتين: مرحلة التنظير، ومرحلة التطبيق، وعندما يستخدم النظام القوة يعطي لمجموعات الإرهاب الشرعية الكاملة للقيام بأعمال العنف؛ لذا فإن حوالي 90% من حالات العنف ولدت في السجون.
- من الأسباب التي فاقمت الإرهاب أنه تم تقديم الوصفة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب للجميع حتى قبل التأكد من صلاحيتها؛ وهو ما أدى إلى تزايد أعداد المتطرفين.



III تقويم التجربة الموريتانية في الحوار

- تجربة الحوار بموريتانيا كانت إيجابية، رغم بعض الأخطاء؛ لذلك فالذين خرجوا من السجن التزموا بخلاصات الحوار، باستثناء شخص واحد عاد إلى معسكرات القاعدة، ولم يكن من المشمولين إيجابيا في عملية الحوار، ومع ذلك لم يهاجم البلد منذ عودته.

- نسبة الغلو في الذين تم الحوار معهم كانت لا تتجاوز 3%، وكان الظلم السبب الأساسي لذلك، علاوة على عامل الجهل.

- بعد الحوار لم يحصل أي هجوم على الأراضي الموريتانية.
من سلبيات الحوار:

- المحاصصة على أساس قبلي وجهوي.
- أن التغطية الإعلامية لم تكن موفقة.
- الوزراء الثلاث المشاركون في الحوار لم يقوموا بدور إيجابي.
- هناك من قبلوا الحوار ولم يتم الإفراج عنهم.
- هناك أشخاص انتهت محكومتهم ولم يتم إطلاق سراحهم.
- عدم وجود آلية دائمة للحوار، لأن الحوار يجب أن يستمر ولا يتوقف، وأن يتسبب الأحداث والمواقف.

IV الحلول والمقترحات

- ينبغي للعلماء اقتراح تعريف علمي موحد للإرهاب قبل البحث عن إيجاد أساليب لمكافحة.

- ينبغي تلازم مسارات المقاربات: الأمنية والقضائية والحوار من أجل تلافي هذه الظاهرة، والقضاء عليها بشكل كلي.
- الحوار القبلي، أي ما قبل وجود الجرم يشكل عنصرا مهما في محاربة الإرهاب، دون إغفال الحوار ما بعد ارتكاب الجرم وأثناء المحاكمة وبعدها من أجل تخفيف العقوبة، أو العفو إن اقتضى الأمر ذلك.
- يجب أن يكون الحوار من أجل البحث عن الإقناع وليس البحث عن التمييز، أو بغية الحصول على نتائج مسبقة، كما ينبغي ألا يشمل الحوار العلماء الذين هم على خلاف حاد مع السجناء، أو يحكمون عليهم أحكاما مسبقة.
- تسريع الإجراءات القضائية وتحسين وضعية السجون أمور تضمن عدم تفاقم مؤشر الإرهاب داخل السجون.
- المقاربة الأمنية وإن كانت مهمة، لكنها ينبغي أن تكون آخر الحل، ومهما كان الأمر ينبغي أن يبقى الحوار مفتوحا.
- من المهم تشجيع الحوار داخليا، أي بين المجموعات؛ مما يساعد في إيجاد وجهات نظر داخلية وبيئية تساعد على نجاح الحوار الخارجي.
- القيمون على الحوار ينبغي أن يستحضروا العوامل كلها، ويشهدوا تنوعا ثريا، فبالإضافة إلى العلماء الشرعيين ينبغي أن يكون هناك نفسيون واجتماعيون واقتصاديون حتى لا يحكم على الحوار بالفشل.
- ينبغي التركيز على الجانب الإعلامي كسلطة رابعة نتيجة دوره في انتشار الأفكار وصنع وتوجيه الرأي العام.

- الحوار البعدي تأثيره ضعيف، ينبغي أن يكون الحوار قبلية؛ لأن ذلك هو المنهج الإسلامي من خلال حوار على رضي الله عنه مع الخوارج، وحوار عمر بن عبد العزيز معهم.
- كل عنف يقابله عنف، لذا ينبغي على الدولة تكريس الوحدة الوطنية من أجل التخفيف من وطأة تزايد التطرف المسلح.
- الجماعات التي تحمل السلاح يجب تعميق الحوار معها، نظرا لخطورتهم وأخذ المسألة بعدا دوليا.
- هناك خلط بين استراتيجيات الدول الغربية والدول الإسلامية في مكافحة الإرهاب، ففي حين تعمل الأولى على الإقصاء ينبغي أن تعمل الأخرى على الاحتواء.
- في معالجة ظاهرة الإرهاب ينبغي التركيز على البعد العلمي وليس الوعظي أو الأمني
- الحوار المهم هو الحوار المبني على الثقة والقابل للتطبيق، والقائم على العدالة
- في غياب القوة لا يمكن للحوار أن ينجح، فلا بد من جيش قوي واستخبارات قوية وعدالة قوية.

قائمة المشاركين في الورشات

وزارة الدفاع	العقيد سيدي ولد البو	1
DGSED	سوماري با سولي	2
مركز الصحراء	محمد يحي أحمدناه	3
	حامد عبيد	4
إدارة الأمن الخارجي	محمد البشير بن الدد	5
باحث	محمد محمود أبو المعالي	6
وزارة العدل	أحمد يزيد محمد ابن عمر	7
الأركان العامة للجيش	يحي ولد اتوفيف	9
الأركان العامة للجيش	عبد القادر ولد بيبانه	10
وزارة العدل	القاضي أحمد يوكات	11
المركز الموريتاني للدراسات الإستراتيجية	محمد محمود الصديق	12
باحث	محمد المهدي محمد البشير	13
صحفي	الهيئة الشيخ سيداتي	14
	أحمدو ولد عبد الله	15
أستاذ وباحث اجتماعي	محمد محمود ولد اعل	16
عقيد من الدرك	أحمد الشيخ الحسين	17
مدير المركز	يعقوب ولد محمد الأمين	18
وزير سابق	أحمد ولد إدي ولد محمد الراطي	19
سفارة الجزائر	عياش وهوان	20
السفارة السعودية	فهد الشهراني	21
ممثل عن سفارة الاتحاد الأوربي		22
أستاذ	أحمد مزيد ولد عبد الحق	23
مركز تكوين العلماء	محمد الأمين الشيخ مزيد	24
المعهد الموريتاني للدراسات الإستراتيجية	دحان ولد أحمد محمود	25
وزارة العدل – مستشار فني للوزير مكلف بالجريمة المنظمة	د. محمد سيد أحمد القروي	26
رئيس المركز	محمد آب ولد سيدي ولد الجيلاني	27
الدرك الوطني – قائد الناحية الغربية	المقدم الدي بمب يزيد	28
وزارة الدفاع	المقدم محمد بن محمدين	29
باحث	أحمد محمد المصطفى	30